البعد المحلي ومقتضيات تبني النموذج التشاركي للحكم: من الديمقراطية التمثيلية إلى التشاركية.

The local dimension and the implications of adopting the participatory model of governance: From representative democracy to participatory democracy

هشام عبد الكريم

جامعة باتنة1، الجزائر، hichem.abdelkrim@yahoo.fr

خيرة بن عبد العزيز

جامعة باتنة1، الجزائر، khaira.benabdelaziz@univ-batn.dz

تاريخ الإرسال: 2020/03/24 **تاريخ القبول:** 2020/05/01 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

تحاول هذه الدراسة فحص العلاقة بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، مع التركيز على توضيح المبررات التي تدفع إلى تبني النماذج الجديدة للحوكمة للتجاوب مع المطالب الجديدة للمواطنين على المستوى المحلي، تعالج الدراسة ضمن مقاربة محلية بالأساس إشكالية كيفية تبني الديمقراطية التشاركية، وكيف يؤدي هذا التحول إلى إعادة بناء نموذج جديد من الحكم يتجاوز اشكاليات البعد التمثيلي ويسمح بالتمكين للمواطن محليا، وكيف يمكن للمواطنين المشاركة بفعالية وبصورة مستمرة في اتخاذ القرارات محليا. يخلص هذا المقال إلى أهمية استيعاب مقتضيات التحول نحو الديمقراطية التشاركية وتبني استراتيجيات جديدة ضمن مفهوم الحوكمة المحلية، مما سيسمح بتكريس مفهوم المشاركة الفعلية والحقيقية للمواطن.

الكلمات المفتاحية: *الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية التشاركية، الحوكمة المحلية.*

Abstract:

This study tries to examine the relationship between representative and participatory democracy, explaining the Reasons to adoption of new models of governance at the local level. Such issues are highlighted in this study, such as, how process of participatory democracy can rebuilding and create a new model of governance, and how citizens can participate effectively in decision-making at the local level.The study finds out that the understanding the importance and the requirements of the transition towards participatory democracy is very important, and adopting new strategies within the concept of local governance.

Keywords: *Representative democracy; participatory democracy; local governance.*

* المؤلف المرسل: هشام عبد الكريم، hichem.abdelkrim@yahoo.fr

مقدمة:

تشكل الديمقراطية التشاركية مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير شؤونهم، وقد أصبحت ضرورة بهدف تعزيز الأدوار للفواعل المدنية وللأفراد والمواطنين للقيام بدور استراتيجي باعتبارها شريكا فعليا في تحقيق الأهداف والتطلعات المجتمعية خاصة على المستوى المحلي الذي يعتبر المستوى الأنسب لتعزيز مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، كما تتأسس الديمقراطية التشاركية على القواعد والآليات التي تسمح بزيادة مبدأ التمثيل وتكريسه فعليا.

يناقش في هذا الإطار الباحثون العلاقة بين البعد التشاركي والبعد التمثيلي حيث قامت الديمقراطية التشاركية على العديد من ثغرات الديمقراطية التمثيلية، التي قد تتكامل في بعض الزوايا والممارسات مع البعد التشاركي، فهناك من يسعى إلى الربط بين مفهوم الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية، حيث أن مشاركة المواطنين يمكن أن تتجسد في الهيئات التي ينتخبها المواطنون لتنوب عنه في عملية إبداء الرأي والمشاركة.

نسعى من خلال هذا المقال إلى دراسة حدود العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية، وآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية والغايات المرجوة منها. فهل يمكن أن تتحقق أهداف ومقومات البعد التشاركي ضمن ما يتم العمل به حاليا في العديد من نماذج الحكم المحلي أين يتم التركيز كثيرا على التمثيلية واعتبارها من النماذج المهيمنة و المفروضة مؤسساتيا و قانونيا لتدبير الشأن العام محليا؟ وهل أصبح التحول نحو نماذج جديدة لتسيير وإدارة الشأن العام و المحلي بالاعتماد على المقاربة التشاركية من الأولويات التي أصبحت ضرورية لتجاوز اخفاقات النموذج التمثيلي الذي عجز عن منح الفرصة لكل الفاعلين للمشاركة في اختيار النماذج التنموية المناسبة واتخاذ القرارات الفعالة؟

أولا : الحدود النظرية و العملية لمفهوم الديمقراطية التشاركية:

ظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية نتيجة للانتقادات المتكررة والمتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية، خاصة وأن دور الناخب ينتهي بمجرد انتهاء العملية الانتخابية فكانت البرازيل أول الدول تأسيسا لهذا البرنامج خلال فترة السبعينيات في مدينة مونتو أليغري، بحيث شكل أحد النماذج البارزة في تجسيد الديمقراطية التشاركية، بعد ذلك تم اعتماده وتضمنيه في الدستور البرازيلي عام 1988 ثم طبق فيما بعد في الدول الأوروبية خلال الثمانينيات خاصة في بريطانيا وأطلق عليها الديمقراطية التداولية ثم جسدت في ألمانيا، بينما في فرنسا استعملت مصطلح الديمقراطية الجوارية عبر إصدارها قانون عام 2002 جعل منها ذات بعد محلي (المحمداوي 2001، ص. 57)

الديمقراطية التشاركية تعني إذا مساهمة المواطنين في الإدارة و هم يشاركون في إصدار القرارات ليس بصفتهم عاملين، وإنما بصفتهم مستفيدين أو مستعملين للمرافق العمومية باعتبارهم عنصرا مكونا للإدارة حتى تأتي قراراتها معبرة و مترجمة لحاجياتهم الواقعية(غزلان 2010،ص. ص.123-124)

ترجع جذور الديمقراطية المشاركاتية Participatory Démocracy كمقاربة تسيطر حاليا على الأطر التحليلية للمنظرين والمهتمين بمسارات التحول والانتقال الديمقراطي إلى المنظرين الأنجلوأمريكيين خاصة منهم

J.Habermas و J. Rawls الذين حملوا هذا المفهوم وأعطوه أبعادا منهجية ونظرية أكثر شمولا وفسروا من خلاله العديد من الظواهر السياسية، وعملوا على التأصيل للمفهوم وفتح المجال واسعا أمام قبوله وتبنيه.

فيحدد كل من Habermas و Rawls ثلاثة مؤشرات Inspections وهي مصادر لإعطاء تعريفات للمنتديات الراشدة (الهجينة)، التي تعتبر الفضاء العام لتطبيق الحتميات المعرفية للديمقراطية المشاركاتية، وهي التي يمكن اعتبارها حسب معظم الباحثين أصبحت تشكل مظهرا من مظاهر التشاركية خاصة في المجتمعات المنفتحة:

1- طبيعة وشكل النقاش: تبادل الحجج والتفاهم والإصغاء لكل المشاركين وتبادل الأراء أو ما أسموه "بالمداولات الحرة".

2- الانفتاح والتسامح : بمعنى أن يأخذ كل واحد وجهة نظر الآخرين.

3- المنتديات الراشدة (الهجينة): لا تفرض سوى أشخاص وأفراد ليس لديهم ميولات أو ارتباطات اجتماعية (GUIBERT 2005, P.P.155-186)

لقد جاءت فكرة التشاركية وما تضيفه من امتيازات إجرائية كالتفاعلية والتفويض والمساهمة المواطنية المباشرة والتمويل والمبادرة والمشاورة والمحاسبة والمراقبة والتقييم والمتابعة، للتخلّص من الخيارات البيروقراطية التي كانت سائدة على المستوى المحلي، فأعملت بغرض عزل التعقيدات الإجرائية المعرقلة للأهداف التنموية، وحالت دون تحقيق الحركية التي تضمن التوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى سعيها لإضفاء المزيد الشرعية والمصداقية لاسترجاع ثقة المواطنين، للقرارات المتخذة على المستوى المحلي وفي ظل مساءلة مسؤولة ورقابة مباشرة لمجلس الجماعة المحلية، مما يجعل المواطن محور التنمية ويضمن فعالية حقيقية في السياسة التنفيذية للجماعة المحلية.

تمثل الديمقراطية التشاركية المحلية أحد المكونات في المناقشات وفي شؤون الجماعة المحلية وفي ضبط السياسات وغالبا ما تستخدم عبارة الديمقراطية المحلية للتأكيد على المشاركة المستمرة المحلية، وهي لا تعني حق مواطني الجماعة المحلية في اختيار ممثليهم بحرية فحسب، بل تتعدى ذلك إلى الحق في الاستشارة والتشاور وحتى حق المشاركة في اتخاذ القرار (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية 2018) إن الديمقراطية التشاركية المحلية ليست فقط غاية حديثة لكن هي أيضا نوع مؤثر في إتخاذ القرار فكلما كان المواطن في أهلية التعبير والاقتراح كلما كان المجتمع في أهلية التصرف من أجل تحقيق غاياته (NDIAYE 2010, P.74).

الفكرة الأساسية للديمقراطية المشاركاتية هي "التمكين" للمواطن في صنع القرار السياسي والسياسة العامة والمناقشات والمشاركة والتعبير عن الرأي بحرية، فهي تشكل عملية اجتماعية اطرادية تتخلل كافة جوانب الحياة السياسية، وتلعب دورا محوريا وأساسيا في مختلف مراحل العملية السياسية وشتى مستويات النظام السياسي ومؤسساته. كما تؤثر أيضا في مختلف أبنية النسق الاجتماعي والسياسي، فالتدخل في العمليات السياسية من خلال المشاركة من شأنه أن يزيد من حجم الفوائد التي تشبع حاجة الجماهير ورغباتهم، فهي مصدر أساسي للرضا، وبهذا المعنى تصبح المشاركة غاية في حد ذاتها وليست وسيلة ذات قيمة عملية فقط (الزيات2002، ص.ص.91-92).

ثانيا : طبيعة العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتمثيلية :

جاءت الديمقراطية التشاركية بالأساس لتجاوز هدر الطاقات والفرص وتجاوز النقائص التي تعتري الديمقراطية التمثيلية المبنية على العملية الانتخابية، وما يتصل بها من ترشح وتصويت وولوج إلى المجالس المنتخبة والتأثير في إطارها وبخاصة أن الممارسة تبرز أن الديمقراطية التمثيلية حتى ولو مرت في ظروف من النزاهة والشفافية، لا تفرز- بالضرورة - الأجود من النخب والكفاءات، كما أن ما يعتري هذه العملية في بعض الدول أحيانا يعمق المشكلة أكثر. فتهدف الديمقراطية التشاركية إلى دعم المشاركة المدنية عبر التأثير في صناعة القرار العمومي، وتحقيق الشفافية وتعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وترسيخ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام.

إنه وبسبب الاستمرارية في انتقاد عدم الكفاءة والعجز في الديمقراطية "التمثيلية"، برزت دعوات إلى ضرورة إصلاح القيم التي على أساسها يقوم البناء الاجتماعي والسياسي للدولة الحديثة والتأسيس لنموذج من الحكم يكون أقرب إلى المواطنين ويحقق الشرعية الديمقراطية.

رغم مزايا التمثيل النيابي الذي يسمح بتجسيد سيادة المواطن عن طريق عملية الانتخاب واختيار ممثليه، إلا أن بعض الأزمات التي أنتجها النظام التمثيلي جعلته يتعرض لانتقادات حادة، فقد أصبحت - حسب بعض الباحثين- لا تفي بالمطلوب فصنع القرار السياسي هو من اختصاص المؤسسات وليس من صنع المواطنين، مما يستدعي إيجاد آلية تمكن من المشاركة الفعلية للمواطنين وترسيخ الثقة بين جميع الفاعلين في المجال السياسي، هذه الانتقادات كانت مبررا قويا للاتجاه نحو تبني مفهوم الديمقراطية التشاركية التي لا تعني تماما الغاء الديمقراطية التمثيلية ولكن لتجاوز قصورها وعجزها بحل المشاكل عن قرب وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني (الندوي 2019) .

إن التساؤل حول الحدود الوظيفية للديمقراطية التمثيلية، وقدرات المؤسسات السياسية التقليدية لمواجهة التحديات التي تطرحها عملية التحول في المجتمعات المعاصرة، يقودنا إلى ذكر بعض مظاهر أزمة الديمقراطية التمثيلية، ومنها: (BLANDIAUX2007, P.122).

- أزمة المشاركة الديمقراطية .
- أزمة المداولات العامة .
- أزمة السلطة السياسية .

تعني الديمقراطية التمثيلية اختيار الأفراد لممثليهم عن طريق انتخابات مباشرة، أما الديمقراطية التشاركية كنموذج ديمقراطي جديد، يهدف الى اشراك المواطن في التسيير واتخاذ القرارات على جانب ممثليه، حيث رآها البعض أنها ما هي إلا شكل جديد لممارسة السلطة، من خلال تعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية، وبأنها نموذج للسلطة التي تمارس من قبل الشعب ولأجل الشعب (حساني 2017،ص.ص91-92)، عندما يتم استدعاء الأفراد للقيام باستشارات كبرى تهم مشاريع محلية تعنيهم بشكل مباشر وذلك لإشراكهم في اتخاذ القرارات مع التحمل الجماعي للمسؤوليات المترتبة عن ذلك.

بينت الممارسة أن الديمقراطية التمثيلية غير كافية بشكل دقيق عن الارادة العامة، وذلك لعدة عوامل منها على وجه الخصوص اعتماد السلطة في بلورة هذه الارادة على خبراء في المجال الاجتماعي

والاقتصادي والثقافي، وأنها أصبحت غير قادرة على الاستجابة للمتطلبات في المستوى الوطني لا سيما المحلي، هذا ما دفع للجوء الى تطبيق نموذج الديمقراطية التشاركية للحد من نقائص الديمقراطية التمثيلية (برابح 2012،ص.ص.104-105).

لقد وجهت انتقادات حادة إلى "الديمقراطية التمثيلية"، حيث يقول Pierre Rosanvallon وفي إطار المنظور الذي يدافع عنه و يتبناه Michel Foucault بضرورة خلق الديمقراطية المشاركاتية، وذلك بمقاومة أهم مبدأ في التمثيلية وهو "المبدأ الانتخابي" Electoralisme (GUIBERT,2005, PP 172-173)،حسبه فهناك وسيلتين أساسيتين لزيادة مبدأ المقاومة، وهما :

1- تحسين هيئة الممثلين باستعمال الإحصاء عن طريق سبر الآراء.

2- تحسين إجراءات التواصل الشعبي تبعا لأصول الحوار حسب منطق Habermas.

لقد حاولPierre Rosanvallonمن خلال كتابة"الديمقراطية المسارية" أو "غير المنتهية" La démocratie inachevée إبراز العلاقة بين التمثيلية والمشاركاتية في منظارها التاريخي، وأن ينظر إلى هذه الأخيرة باعتبارها وسيلة لإثراء الأولى وليس للاعتراض عليها.

يمكن التمثيل للعلاقة بين هذين النموذجين المقدمين، حول تحسين هيئة الممثلين، وتحسين إجراءات التواصل الشعبي من خلال الجدول التالي الذي يوضح نماذج من القرارات في كل من شكل الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التداولية.

الجدول رقم (01) : نماذج القرارات في الديمقراطية التمثيلية و التداولية

الديمقراطية التداولية	الديمقراطية التمثيلية
-يتخذ القرار بناء على عملية تفاوضية مستمرة -التسلسل والترابط بين القرار المتخذ والقرار اللاحق -تواجد ومشاركة شبكة من الفواعل حسب المسؤوليات -القرار مفتوح على احتمالية إعادة التشكل والصياغة.	-القرار يتخذ عن طريق الانتخاب و بالأغلبية -القرار يتشكل مرة واحدة، وغير قابل للمراجعة الفورية. -القرار يتخذ من طرف الهيئة الممثلة للشرعية. -يتخذ القرار من قبل هيئة علمية أو سياسية في أعقاب عملية حسابية محددة.

Source : Bernard GUIBERT,(2005), Page 190

فرغم بعض مزايا التمثيل النيابي، إلا أن التجربة الميدانية أثبتت اخفاقه مؤخرا في بناء نظام حكم تتاح فيه الفرصة لكل الفاعلين، للمشاركة في اتخاذ القرارات التنموية المتعلقة بهم، مما دفع اغلب الدول الى تبني نموذج ديمقراطي منفتح يساهم في اشراك مختلف الفاعلين من مواطنين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في ادارة و تسيير شؤونهم، خاصة على المستوى المحلي.(لعريفي، 2019)

رغم ذلك فهناك من يدافع عن الديمقراطية التمثيلية وفي إطار الحديث بالتفصيل عن أزمة المداولات العامة وكيف يمكن اعتبار الانتخابات تعبيرا على الرأي العام الحقيقي، يدافع Bernard MENIN عن

قوة الديمقراطية التمثيلية في تكريس مبدأ التمثيل الحقيقي عن طريق آلية الانتخابات، ويحدد في هذا الصدد أربع خصائص يمكن ملاحظتها دائما في الأنظمة التمثيلية:

- ✓ يتم تعين الحكام عن طريق الانتخابات على فترات منظمة.
- ✓ يحتفظ الحكام ببعض الاستقلالية تجاه إرادة الناخبين .
- ✓ يمكن للمحكومين التعبير عن إرادتهم السياسية القوية بدون أن تكون تحت رقابة الحكام.
- ✓ القرارات العامة تخضع للمراقبة والمحاكمة من خلال المناقشة (GUIBERT, 2005,P174).

إن سيادة ما يسمى "بشرعية النظم الديمقراطية" Légitimité des Régimes démocratiques وحسب Bernard MENIN فإن طبيعة هذه التركيبة ترتكز على ثلاثة عناصر:

1- مبدأ ديمقراطي للمساواة (المساواتية) Egalitarisme: أمام اختيار المجتمع والمقدرة على تحمل المسؤوليات.

2- مبدأ أرستقراطي (Elitisme): ومفاده تشخيص وتحديد أحسن الكفاءات لتولي بعض المسؤوليات والتي تأخذ شكلها وبعض ملامحها في مجتمعاتنا الديمقراطية من خلال المنافسة بين المترشحين بصدد الانتخابات (MANIN,1995,P.P.1044-1047).

3- مبدأ موناركي Monarchique: والتي تجعل في ممارسة السلطة إحدى مظاهر إرادة واحدة وغير قابلة للانقسام، وهذا الشكل من السلطة قد ينتقل بشكل وراثي في المجتمعات التقليدية(GUIBERT,2005,P.174).

من خلال الجمع بين الديمقراطيتين التمثيلية والتشاركية، يمكن القول أن الأفراد يساهمون على المستوى المحلي في المشاركة في تدبير الشأن العام. فالمواطنون يختارون ممثليهم لتمثيلهم والسهر على تدبير شؤونهم العامة، وفي الوقت نفسه يشاركون في صنع القرار من خلال المشاركة في النقاشات المحلية المتعلقة بالبرامج التي تهدف إلى تحسين ظروف حياتهم.

لقد برزت الديمقراطية التشاركية ليس بهدف إلغاء الديمقراطية التمثيلية كليا ولكن لتتجاوز قصورها وعجزها على التفاعل والتجاوب مع معطيات اجتماعية جديدة، كالمعطيات والمطالب (البيئية والحقوقية والاجتماعية والتنموية) خاصة على المستوى المحلي، الذي يعتبر المستوى الأنسب لتعزيز مشاركة المواطنين في الشؤون العامة. وعادة ما يتم ربط مفهوم الديمقراطية التشاركية المحلية بمفهوم الحوكمة الرشيدة أو بمفهوم الحوكمة المفنوحة (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية،2018)،التي تركز على تجسيد مفاهيم التشاور والاستشارة والنقاش حول مشاريع الجماعات المحلية، خاصة في مسارات اتخاذ القرار بصورة مشتركة وتوافقية، كما تشمل الديمقراطية التشاركية بصفة عامة طرقا مختلفة لتدخل المواطنين في مناقشة وإعداد القرارات العامة.

في اطار الحديث عن علاقتها بالتمثيلية يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية أنها مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في التسيير. وتبعا لذلك لا يتم تعريف الديمقراطية التشاركية في حد ذاتها-أي بوصفها مفهوما- بل يتم تعريفها من خلال الوسائل"الشؤون العامة"، فالديمقراطية

التشاركية تسعى لتجاوز ثغرات الديمقراطية التمثيلية وتتجه إلى تكريس الهدف الأساسي منها وحتى إلى إصلاحها. أي أنها تقوم بما يسميه دال بـ " دمقرطة الديمقراطية " (دال 2000، ص. 10) .

يرى البعض أن الديمقراطية تكون ناقصة عندما تكون تمثيلية فقط، بمعنى لكي تصبح الديمقراطية كاملة يلزم إضافة مشاركة السكان في تدبير الشأن العام عبر استشارات كبرى قبل البدء في انجاز المشاريع، وكذا القيام باجتماعات عمومية معهم، وغير ذلك من الآليات. وبذلك يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية مكملة للديمقراطية التمثيلية.

ما يمكن قوله في الأخير من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية، هو أن الديمقراطية التشاركية تخلق نوعا جديدا من العلاقات في مجتمع ما بعد الحداثة (CHEVALIER,2004).

ثالثا : حدود الديمقراطية التشاركية وأبعادها:

تطرح اليوم قضية الديمقراطية المشاركاتية كحاجة وأولوية في النماذج النيوليبرالية للحوكمة، ففي المجتمعات الديمقراطية هناك توجهات جديدة يؤخذ بها من أجل التأسيس لفضاءات مواطنية أكثر انفتاحا وأكثر تحقيقا للتداولية، فليس مجرد –كما يقول Bernard MANIN- وجود النقاش الموسع حول كل القضايا أو بعضها في المجتمع يسمح بالحديث عن التداولية، ينما نركز كثيرا على قيمة النقاش واستمراريته وفعاليته، أو كما يسميه B.MENIN بوجود "المشاركة التداولية" أو بالأكثر دقة "التداول الديمقراطي"، بمعنى أنها تسعى من خلال نماذج الضبط التي تتبناها إلى تحقيق مجموعة من المبادئ الأساسية:

- ✓ التأسيس لنماذج حكم جديدة يمكن من خلالها تجاوز الانقسام الوظيفي للمجتمعات.
- ✓ بناء توافق موحد وتجاوز الصراعات المجتمعية.
- ✓ تنمية المواطنة واستعادة الروابط الاجتماعية والسلم الاجتماعي.
- ✓ تحقيق ايجابية العمل المؤسساتي.
- ✓ مخالفة الأولويات الفردية التي تؤكدها ذاتيته (La Subjectivité)، وفي المقابل تضمينها ضمن الإطار الجماعي.
- ✓ زيادة الرأسمال الاجتماعي.
- ✓ تحقيق الفعالية للمواطنين، أو كما يقولSyndorme NIMBY "مواطن يدافع عن مصلحته في الحين" (BLANDIAUX,2007,P.9).
- ✓ استعادة الثقة بين المواطن والسلطة وبين المواطن والناخب، وهذا ما يسمح بتجاوز أزمة "الترابط" الموجودة بين كل الفواعل المجتمعية، فالديمقراطية المشاركاتية هي الكفيلة بضمان استمرارية الترابط الايجابي خاصة بين (المواطن والسلطة) (BRAILLON, TADDEI,2002,P.P93-94).

لتحديد أبعاد الديمقراطية المشاركاتية، يمكن الاشارة إلى رؤية كل من Loïc BLONDIAUX و Yves SINTOMER حول العملية التداولية، التي تكون حسبهما "شاملة" و"عادلة" ويمكن لجميع المواطنين المشاركة فيها (BLONDIAUX, SINTOMER,2002,P.12)، وبالتالي مصدر الشرعية ليس إرادة الأفراد المشكلة فعليا بل عملية تشكيل الإرادات وتجسيدها وفق مسار معين والذي يعطي في الأخير الشرعية كنتيجة.

يقول Arnold Kaufman وهو من كبار فلاسفة اليسار الجديد في أمريكا، في مقال له حول "الطبيعة البشرية والديمقراطية التشاركية" La nature Humaine et la démocratie Participative أن الديمقراطية التشاركية تقوم أساسا على مبدأ تشجيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وامتلاك الجميع إمكانية المشاركة في النقاش، فهي تبرز بدقة الحدود المنطقية للعلاقات بين الفرد والمجتمع عن طريق "التداول" الذي لا يعني المشاركة في اتخاذ القرار، بل بوصفة "عملية دينامية" تحقق في الأخير الاندماج في العملية الديمقراطية.

الديمقراطية التشاركية تسمى أيضا الديمقراطية التداولية وتقوم على الممارسات الجيدة من حيث المشاركة العامة وتركز على العمليات المختلف لصناعة القرار التي يتدخل فيها الجمهور من خلال المداولة وإبداء الرأي والنقاش العمومي ويجري عبرها أشكال جديدة ومعمقة من المشاورات ضمن نشاطات جمعيات المجتمع المدني والتخطيط الحضري والبيئة والتنمية وتلعب دور المحاور للسلطة.(الخويلدي 2019).

ومنه فالديمقراطية التشاركية تؤدي إلى ضمان احترام كرامة الناس وحقوقهم وحرياتهم، ومشاركتهم في اتخاذ القرار وإخضاع صانعي تلك السياسات على المساءلة مع إرساء قواعد وممارسات عادلة تحكم مختلف التفاعلات الاجتماعية، في إطار تكريس آليات الحكم الراشد الكافل لكل هذه المشاركات والممارسات في الحقوق والحريات الأساسية.

ولتحديد أهم الأبعاد التي تقوم عليها، نذكر مايلي:

- ✓ حق المواطن في الحصول على فرصة الاخبار والاستشارة و المشاركة في المجالس المنتخبة، ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي.
- ✓ اقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص وإشراك المواطن في مجالس الأحياء و النوادي وغيرها .
- ✓ التخلي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار.(بن حدة 2017، ص4)
- ✓ الإعلام كشرط أساسي لكل الترتيبات العلمية وهو شرط أساسي لمعرفة كل ما يتعلق بالعملية السياسية.
- ✓ التشاور وأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر المواطنين حول مسألة معينة، ودمج وجهات النظر في قرار يكون نتيجة منطقية لعملية التشاور.
- ✓ التمكين للمواطن لتحقيق إجراءات ملموسة، وبطريقة تعاونية مع فواعل أخرى.
- ✓ التقييم والسماح لكل مواطن مشارك بالمراجعة الفعالة، ويعتبر التقييم الوسيلة الأكثر ديمقراطية لدمج المواطنين وإشراكهم في مختلف الأنشطة والعمليات. (MONBEIC 2007,P.32)

إن مفهوم الديمقراطية التشاركية بدأ يفرض نفسه شيئا فشيئا في الخطاب السياسي منذ عدة سنوات، لدرجة أن المفهوم أصبح يشير إلى تطوير نموذج سياسي بديل، يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمودي وفي اتخاذ القرار السياسي وتستهدف الديمقراطية التشاركية تنشيط الديمقراطية أكثر وذلك بتعزيز دور المواطن الذي ينبغي أن لا يقف عند حدود الحق في التصويت والترشح والولوج إلى المجالس المنتخبة محليا ووطنيا.(بن حدة 2017،ص.283)

يتمثل الهدف من تجسيد الديمقراطية التشاركية وفق مقاربة وظيفية، في تحسين إدارة الشؤون المحلية انطلاقا من تحسين فعالية مسارات اتخاذ القرار، وتقليص حدة النزاعات المحتملة، وتحقيق العقلانية في عملية صنع القرار. فيمكن من خلال الديمقراطية التشاركية تحسين الحوكمة المحلية في معناها "السياسي والاجتماعي والاقتصادي"، وذلك بإعادة إنتاج الرأسمال الاجتماعي وبناء الروابط الاجتماعية على أسس أكثر منطقية وموضوعية، كما تسمح الديمقراطية التشاركية باستعادة الثقة بين المنتخبين والمواطنين حيث يمكن للديمقراطية التشاركية أن تقوي من مشروعية المنتخبين المحليين.

تسمح آليات التشاور والنقاش و إجراءات الانخراط والمشاركة بالذهاب إلى ما هو أبعد من الديمقراطية التمثيلية. فالديمقراطية التشاركية تعني أن يكون المواطنون المنخرطون في المنظومة التشاركية قادرين على صياغة رأي جماعي انطلاقا من مصالحهم الخاصة، وبطريقة ما فإن المواطن داخل هذه المنظومة هو أكثر من ناخب، لكن أقل من صاحب القرار (سراج ،2018-2019،ص.28).

في التجربة الجزائرية حاول المشرع من خلال دستور سنة 2016 أن يكرس تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، ويوسع التشاور من خلال وضع مؤسسات استشارية جديدة لدى السلطة التنفيذية مثل المجلس الإسلامي الأعلى والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ومجلس وطني لحقوق الإنسان ومجلس أعلى للشبيبة ومجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.

رابعا : البعد المحلي ومتطلبات التوجه نحو التشاركية :

تتطلب الديمقراطية المشاركاتية التواجد والمشاركة المواطنية الفعلية في الفعل التنموي المتماسك والمستدام للمواطن، كما تتطلب تتواجد فواعل و أدوات جديدة تشكل أحد الشروط المسبقة لممارستها، فهي في الواقع مزيج من المشاركة والتمثيل أين يفوض المواطنون في بعض المسائل لممثليهم و منتخبيهم، و في بعض المسائل الأخرى – خاصة على المستوى المحلي– فهم معنيون مباشرة بالتعامل معها و هذا من منطلق "الحكم المحلي".

تبرز الأهمية الكبيرة للبعد التشاركي على المستوى المحلي، حيث يكون "الحق في المشاركة" أكثر مؤسسية خاصة في بعض القطاعات: كالبيئة، وتخطيط المدن، والبيئة المعيشية، والتخطيط الإقليمي. وبذلك فالبعد المحلي يشكل فضاء فعليا لتجسيد وترقية الديمقراطية التشاركية.

يشير المفهوم أيضا إلى ضرورة توفر مجموعة من الأدوات والإجراءات التي يجب أن تكون ممأسسة خاصة على المستوى المحلي، مما يعطي إمكانية المبادرة خاصة للمنتخبين المحليين ويسمح بتغيير تصور المواطن حول مفهوم المشاركة، فدور المواطن ضمن السياقات السوسيومجالية والسوسيوسياسية الحالية أصبح يتطلب إعادة موقعة أدواره التي لا يجب أن تبقى ضمن أداء الفعل الانتخابي الذي تتبناه المقاربة التمثيلية، و التي أصبحت فعليا في أزمة la démocratie représentative est en crise لأن آلية الانتخاب لم تعد كافية لضمان شرعية النظام السياسي l'élection ne suffit plus à assurer la légitimité du système politique (Blatrix ,2009,P.P.99-101)

يتضمن الحكم المحلي منظورا جديدا للحكم وممارسة السلطة السياسية، بوجود لامركزية سياسية وتقسيم جديد للتنظيم المجالي للدولة إلى وحدات سياسية تتوزع بمقتضاها حقوق السيادة بين دولة الاتحاد

والوحدات الأخرى المكونة لها والتي تتمتع بسلطات قضائية وتنفيذية (معهد التخطيط القومي2003،ص.92)، وعلى هيكلة جديدة للقرار، تقوم على إعطاء الأولوية للفاعل المحلي نتيجة لانسحاب الدولة من مجموعة من القطاعات ولامكانية تعويضها ببعض المكونات المجالية محليا، كما يعكس تمثيل الموطنين ومشاركتهم وتتيح لهم حق المبادرة خاصة وأن المجالس المحلية المنتخبة تكون اقرب إلى المواطنين، ما يعطيها قدرات أكثر لتشخيص المتطلبات المحلية للتنمية وفهم طبيعة ونوعية خيارات وأفضليات السكان المحليين. ومن ثمة فهي قادرة على صياغة خطط محلية وبرامج ومشروعات تستجيب للتمايزات في الافضليات والخيارات، وقادرة كذلك على وضع استراتيجيات تنموية متجانسة.

تقوم الحوكمة المحلية على مجموعة عناصر أساسية و التي يمكن ذكرها على النحو التالي:

- ✓ نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة لمستويات محلية مختلفة وفق أطر قانونية.
- ✓ مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- ✓ تهيئة ظروف من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلّي، وتمكين مالي و بشري للتسيير الرشيد والفعال (بولافة 2010-2011).

أصبحت الديمقراطية التشاركية معيارا للعمل الشعبي المحلي وهي تدفع بالمسؤولين والمنتخبين المحليين إلى ضرورة إشراك المواطنين في القرارات التي يتم التأسيس لها وليس فقط الاصغاء اليهم عند كل موعد انتخابي. فشرعية هؤلاء المنتخبين لا يمكن قياسها وفق منطق الديمقراطية التشاركية بالزيادة أو النقصان في نسب المشاركة في العمليات الانتخابية، بينما ترتبط شرعية المسؤولين المنتخبين بمدى تبني آليات تزيد من تأثير الفعل التشاركي أو مايطلق عليه بـ "الضرورة التشاركية" التي يجب أن تتجسد على المستوى المحلي وأن تتكرس في الممارسة للسلطات المحلية.

بالنسبة للجزائر فإنه وعلى الرغم من أن الآليات القانونية التي تدفع بالمسؤولين والمنتخبين المحليين إلى تعزيز مشاركة مواطنيهم لا تزال ضعيفة، إلا أننا نشهد بداية الانتشار و التبني لبعض المفاهيم و الآليات الجديدة، والتي قد تساعد على توسيع تبني ومن ثم تطبيق بعض مظاهر الفعل التشاركي الحقيقي على نطاقات إقليمية متعددة.

أصبحت الديمقراطية التشاركية مؤشرا لتقييم نجاح أو فشل البرامج التنموية على المستوى المحلي وأيضا لتقييم نشاط الجماعات المحلية بالنسبة للمنتخبين المحليين، فقد أصبح العمل وفق منظورات الحوكمة المحلية والحوكمة المحلية الرشيدة يتطلب ضرورة إدماج الآليات التي تسمح بإشراك فعلي ودائم للمواطنين في القرارات وليس فقط التفاعل معهم في المواعيد الانتخابية التي أصبحت تضعف من شرعية المنتخبين المحليين. وبناء على هذا المنظور يكون مفهوم الحكم المحلي وفق المقاربة المؤسساتية عاملا في إرساء فعل سياسي فعال وعقلاني يؤدي إلى التأسيس لتنمية محلية متوازنة، و إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الأداء الحكومي، و على المبادرات المحلية للمواطنين، وهذا ما يؤدي أيضا حسب Balde DICKO إلى خلق شراكة ذات نتائج ايجابية على التنمية المجتمعية.(LAGAGE , PREVOST 2003,P.9)

يسمح الحكم المحلي بالاستجابة للمطالب الجديدة للمواطنين من طرف السلطة السياسية الوحيدة (المنتخبة والإدارية) مع المشاركة في الإنتاج المشترك Coproduction للمشاريع التي تهمهم مباشرة(, LAGAGE

PREVOST,2003,P9). كما يزيد من تضمين "الضرورة التشاركية" l'impératif participatif لأدوات جديدة تمنح الأفضلية للسلطات المحلية، على الرغم من أن القيود القانونية(كما هو الحال في الجزائر) لا تساعد المسؤولين المنتخبين من تجسيد هذه المشاركة الفعلية للمواطنين محليا.

تتأسس مقاربة الديمقراطية التشاركية على حق المواطنين في المشاركة في سير عمل ومتابعة نشاط الجماعات المحلية بغرض دعم اختيارات تكون أكثر ارتباطا بالاحتياجات الفعلية للمواطنين، بالإضافة إلى إمكانية تقييم كل المشاريع و القرارات التي تتخذ من طرف المجالس المحلية، وهذا ما يتطلب انفتاحا على كل الفواعل على المستوى المحلي، وإدماجهم في صياغة السياسات العامة المحلية.

في الجزائر وكغيرها من الدول حاولت الانتقال من حالة الديمقراطية التمثيلية إلى حالة الديمقراطية التشاركية، لتجاوز حالات عدم الاستقرار والانسداد التي حدثت في المجالس المنتخبة، ولتجاوز مبدأ ضعف التمثيل وتجسيد لمبدأ التشاركية على المستوى المحلي، فقد كرس دستور سنة 2016 على مستوى الجماعات المحلية تشجيع الدولة لمفهوم للديمقراطية التشاركية، فقد نصت المادة 15 منه: "الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية. ويعد المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية، وتشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية" (القانون 16 – 01، 2016).

إن إدراج مبدأ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي بالجزائر أقره قانون البلدية رقم 11-10 الجديد الذي نص صراحة في المادة 2 على أن البلدية تشكل إطارا لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، عكس القوانين السابقة خصص قانون البلدية الجديد بابا كاملا بعنوان "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية"، وهذا ما يؤكد على التوجه الجديد للجزائر نحو تبني مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد مبدأ المشاركة في التسيير الذي يعتبر من مؤشرات الحكم الراشد المحلي، كما تنص المادة 11 من نفس القانون على أن : "البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"(عباس ،2013)، وفي المادة 12 "المجلس الشعبي البلدي يسهر على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري"(قانون رقم 11 – 10 مؤرخ في 22 جوان 2011)، ونفس الأمر بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي فقد جاء في المادة 36 من قانون الولاية 12-07: "بإمكانية دعوة و استشارة كل شخص من شأنه تقديم معلومات"(القانون 12-07 ، 2012).

خاتمة:

أدى التحول نحو تبني نموذج الديمقراطية التشاركية إلى إعادة بناء نموذج جديد من الحكم، فالعديد من النماذج بعد تحولها من الديمقراطية النيابية (التمثيلية) إلى الديمقراطية التشاركية، عمدت إلى تجسيد مفهوم المشاركة الحقيقية والفعلية، وذلك بإشراك فعلي للمواطن في تطبيق السياسة العامة، وتوسيع دوره في صنع القرار وربطه بالمسؤولية وتمكينه من مراقبة ومحاسبة النخب المسؤولة عن صنع القرار، فقد أصبحت الديمقراطية التشاركية شكلا جديدا من أشكال "التمكين السياسي للمواطن" للمشاركة في إدارة و صنع القرار ورسم السياسات المحلية.

الأمر الذي من شأنه أن يكون إطارا ملائما لتدخل المواطنين في تحديد أولويات التنمية على المستوى المحلي، كما سيسمح للمواطنين من المشاركة بفعالية وبصورة مستمرة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي ومتابعة تنفيذها. كما سيسمح هذا التصور التشاركي بتوسيع ميادين التشاور والمشاركة بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية على كل المستويات بهدف ارساء حوكمة محلية رشيدة ومشاركة مواطنية قوية، حيث من شأنها أن تضمن نجاعة النشاط العمومي وتعزيز السلم والتماسك الاجتماعيين، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن وترقية نوعية الخدمات المقدمة له.

فتبني استراتيجيات جديدة ضمن البعد المحلي يسمح للعملية السياسية أن تكون أكثر فسحا لمجال المشاركة لمختلف الشرائح عبر آليات مرنة مع إتاحة الفرصة للناخبين في توجيه الرأي العام وإدارة المؤسسات والأجهزة والتدخل في المجال العام والمساهمة في تنظيم العلاقات بينهم.

قائمة المراجع :

1. أمير سراج (2018-2019)، الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص القانون الاداري، قسم الحقوق، جامعة سعيدة.
2. بن حدة ، ب. (جانفي 2017)،"آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد السادس، العدد 1 ، ص4.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36805
3. بولافة،ح. (2010-2011)، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال،رسالة ماجستير في السياسات العامة و الحكومات المقارنة،غير منشورة، قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة.
4. دال،ر. (2000)، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
5. الخويلدي، ز.(2019)، الديمقراطية التونسية بين النظرية التمثيلية والنظرية التشاركية،
https://bit.ly/397111j
6. الزيات، ع.ح. (2002)التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي ، ج2، مصر: دار المعرفة الجامعية.
7. لعريفي، ع.س. (2019)، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون العام
https://bit.ly/38Cb9hP.
8. برابح، ع.م. (2012)،"الديمقراطية التشاركية"، مجلة القانون المجتمع والسلطة، المجلد الأول، العدد الأول.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7003
9. المحمداوي،ع.ع. (2001)، حيدر ناظم، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني: دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي ، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق.
10. عباس، ع. (2013)، الديمقراطية التشاركية آلية للحفاظ على البيئة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول "تأثير نظام الرخص العمرانية على البيئة"، مخبر القانون العقاري والبيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، يومي 15 و16 ماي 2013 .
11. غزلان ، س. (2010)، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
12. قانون رقم 11 – 10 مؤرخ في 22 جوان 2011 ،يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37 ،مؤرخة في 03 جويلية 2011 .
13. القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 ، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، لتاريخ 29 فيفري 2012.

14. المادة 15 من القانون رقم 16 – 01 مؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 14 ،مؤرخة في 07 مارس 2016.

15. الندوي، م. (جانفي 2019)، الديمقراطية التشاركية: المفهوم النشأة الآليات ، https://bit.ly/2UpGNKu

16. حساني، م.م. (ديسمبر 2017)،الديمقراطية الليبرالية من التمثيلية نحو التشاركية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية،المجلد 1، العدد 3، الصفحة 80-98 . https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75510

17. معهد التخطيط القومي(2003)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية مصر. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.

18. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (2018)، تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي مكتب تونس،

19. http ://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2018/01/DRI-TN-CH_Rapport-d%C3%A9mocratie-participative-au-niveau-local_AR_web.pdf

20. NDIAYE, A. (2010), « Economie solidaire et démocratie participative locale » Revue Marche Et Organisations , N0 11. http://www.cairn.info/revue-marche-et-organisations-2010-1-page-73.htm.

21. GUIBERT, B. (2005) ,«Comment achever la démocratie représentative »,Revue du MASS,N°26, Issue (2)

22. MANIN, M. (1995), «Principes du gouvernement représentatif», Revue Française De Science Politique, N° 6.

23. BLONDIAUX, L. SINTOMER, Y. (2002), «l'impératif délibératif», Politix, N° 57.

24. BLATRIX, C. (2009) « La Démocratie Participative En Représentation », Societes Contemporaines ,Presses De Sciences Po, Issue (2), N° 74 .

25. BRAILLON, C. TADDEL , D. (2002), «Vers Une démocratique participative», Mouvement, N° 23.

26. CHEVALIER , J. (2004), L'Etat post- moderne , 2ème édition, LGDJ, Paris.

27. BLANDIAUX, L. (Juin-Aout 2007),«La démocratie Participative : sous Conditions et malgré tous. Un plaidoyer paradoxal en Faveur de l'innovation démocratique », Mouvements, N° 50.

28. LAGAGE, M. , PREVOST, P. (2003), « gestion du développement des coopératives et du développement local », Séminaire sur la : démocratie , E-démocratie et gouvernement locale : réflexion sur les nouvelles voies de solution aux enjeux actuels de développement collectif , Québec : faculté d'administration , Université de sherbrouke, 20-23 Mai 2003 .

29. MONBEIC, M. (2007),«L'impossible démocratie participative»,Pensée Plurielle, Issue (2), N° 15